مشروع الجزيرة دوره في التنمية الاقتصادية في السودان دراسة تاريخية ١٩١١-١٩٧٦

"The Role of the Gezira Project in Economic Development in Sudan: A Historical Study." 1911-1976

م.م أحمد نعمة الشجيري

مديرية تربية بغداد/ الرصافة الاولى

M.M. Ahmed Nimah Al-Shujairi

Baghdad Education Directorate/Al-Rusafa Al-Oula

balshujary@gmail.com

المستخلص

عد مشروع الجزيرة من ابرز مشاريع الري الزراعية التي بني على اساسها الاقتصاد السوداني واضحى احدى الركائز الاساسية لقيام البنية الاقتصادية في البلاد ، لما شكلة من مورد مهم لرفد السوق الداخلية والاسواق العالمية بالمواد الاساسية التي كانت الصناعات الغذائية بحاجة لها والتي مست حياة المواطن السوداني منذ عام ١٩١١.

سلطت الدراسة الضوء على ابرز المصاعب التي واجهت الادارة البريطانية واعاقت فكرة تنفيذ المشروع ومراحل تطوره منذ عام ١٩١١, وحتى عام ١٩٧٦ ومقدار المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي حققها للشعب السوداني من جراء نجاح تلك التجربة في المنطقة الممتدة ما بين نهر النيل والنيل الازرق ، بشكل خاص بما

يحقق تنمية اقتصادية متكاملة بالاعتماد على مصادر المياه والقوى العاملة المتوفرة .وهو ما خلق فرص عمل لعدد كبير من السودانيين وزيادة مقدار الدخل القومي الاجمالي.

الكلمات المفتاحية:- السودان، تاريخ، اقتصاد، ري، زراعة، انتاج، نقابات عمالية .

Abstract

The Gezira Project is regarded as one of the most prominent agricultural irrigation projects that laid the foundation of the Sudanese economy, becoming a key pillar in establishing the country's economic infrastructure. It served as a vital resource, supplying both the domestic and global markets with essential materials needed for the food industries, which have impacted the lives of Sudanese citizens since 1911.

This study highlights the major challenges faced by the British administration that initially hindered the project's implementation and examines its stages of development from 1911 to 1976. It also assesses the economic and social benefits provided to the Sudanese people following the project's success in the region between the Nile and Blue Nile rivers. Specifically, the project aimed to achieve comprehensive economic development by relying on available water resources and labor. This initiative created numerous job opportunities for Sudanese citizens and contributed to an increase in the gross national income.

Keywords: Sudan, history, economy, irrigation, agriculture, production, labor unions.

المقدمة:-

كانت ولا زالت الزراعة من المفاصل المهمة في اقتصاديات بلدان العالم الثالث وفي طليعتها السوان الذي يمتلك مساحات زراعية شاسعة صالحة للزراعة ، فضلا عن موارد مائية وفيرة شجعت الشركات واصحاب رؤوس الاموال البريطانية للاستثمار فيها بما يحقق المنفعة المشتركة.

بدأت فكرة المشروع بالضهور مع زيادة المصالح البريطانية في السودان وحاجة القوات البريطانية الى محصول الحنطة والشعير لسد احتياجات الجيش البريطاني المتزايدة منذ عام ١٩١١،ليدخل المشروع في طور العمل الفعلي بصورة واقعية بعد توفر الداعم المادي من قبل حكومة الهند البريطانية ووزارة المستعمرات، التي حددت الهدف من المشروع في جعلة نموذج زراعي يحتذى به في العالم بما يحقق زيادة في النمو الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل النقدية.

كانت اولى المشاكل التي واجهت القائمين على المشروع منذ عام ١٩١١هي كيفية توفير الوسائل الكفيلة لري اكبر قدر ممكن من الاراضي ،فضلا عن تدريب قسم من الفلاحين على استخدام الوسائل الزراعية الحديثة من مكائن ومعدات. ناهيك عن المشاكل التي تتمثل في ملكية الاراض والشركات المساهمة التي تولت ادارة المشروع بعد الاستقلال ،وكيف اسهم المشروع في تكوين النقابات العمالية.

من تلك المنطلقات جاءت الدراسة لتسليط الضواء على ابرز تلك المشاكل والدور الحيوي الذي لعبه مشروع الجزيرة في تعزيز البنية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص العمل لعدد غير محدود من المواطنين وبمختلف اصنافهم ، وتوعية القائمين على قطاع الزراعة للاستفادة من تجارب الماضي للنهوض بالواقع الزراعي بما يحقق الاكتفاء الذاتي للوصول الى مرحلة التصدير والتنوع بالانتاج .

تطرق البحث الى جوانب عدة تناول اولها بدايات تأسي المشروع ومقدار المساحة الاولية التي طبق عليها وكيف ازدادت تلك المساحة بفعل النجاحات التي حققها وعلى مر الازمنة التاريخية التي تغطيها الدراسة، فيما تطرق المحور الثاني الى دور الادارة البريطانية في دعم وانجاح المشروع من خلال تجاوز العقبات حتى عام ١٩٥٦، في حين تناول المحور الثالث المراحل التاريخية التي مر بها المشروع في ضل الاستقلال حتى عام ١٩٧٦ والتطرق الى المشاكل والصعاب التي حدت من تطوير المشروع، في حين تطرق المحور الرابع الى ابرز التنظيمات الفلاحية التي ساهمت في رفد المشروع والجدوى الاقتصادية التي حققها.

اعتمد الباحث على عدد كبير من الكتيبات السنوية التي كانت تطرحها ادارة المشروع بين الحين والاخر لتوثيق الانجازات والمكتسبات فضلاً عن المصادر الاجنبية التي تناولت الجدوى الاقتصادية من المشروع، وكتاب السير وليم جاستن المهندس المشرف على فكرة تطوير المشروع خلال عام ١٩٥٥ المترجم ، فضلا عن المطبوعات الحكومية والنشرات الدورية التي صدرت منذ عام ١٩٦٠.

المحور الاول:- البدايات الاولى لتأسيس المشروع

١- الموقع والمساحة:-

انيطت مهمة تحديد موقع المشروع من قبل الخبراء البريطانيين على الارض الممتدة ما بين النيل الازرق والابيض في السهل الطيني لمنطقة سنار وعلى امتداد الجهة الجنوبية للعاصمة الخرطوم ليكون نواة تجريبية لتأسيس المشاريع الزراعية التعاونية وتبلغ مساحته حوالي خمسة ملايين فدان تنحدر تدريجياً من الجنوب الى الشمال. (مدني، ١٩٥٤، صفحة ٤)

وسع الخبراء البريطانيين المساحة المقرر انشاء المشروع لزيادة المنفعة الاقتصادية بعد الحصول على دعم وزارة المستعمرات الى ٢٥٠ فدان وبطول ٣٠٠ كيلو متر عام ١٩١١ شملت مزارع " طيبة وكركوج " الواقعة شمال مدينة ود مدني فضلاً عن مدينتي سنار وكوستي على مشارف الخرطوم ، والاعتماد على الماكنة لري المزروعات والتخلي عن نظام الري التقليدي. (يوسف، ١٩٩٣، صفحة ٢١١).

مع نهاية عام ١٩١١ اضحى المشروع يغطي معظم اراضي قبائل الكواهلة والرفاعية والمسلمية التي قطنت جنوب الخرطوم والتي ادت الى توسع نطاق المشروع ليشكل مساحة ٨٥,٠٠٠ الف فدان، وهي مناطق غلب عليها الطابع الجاف وشبه الجاف بدرجة حرارة تتراوح ٤١ درجة مئوية ومتوسط الامطار ١٥٠-٣٥٠ مل متر في العام. (الجاك، ١٩٨٥، صفحة ١١٢)

توسعت تلك المساحة عام ١٩٢٥ بفضل مساهمة "حكومة الهند البريطانية " في المشروع الى ٢٠٠,٠٠٠ الف فدان ،مما دفع الى تدشين " خزان سنار " [١] المائي لارواء الاراضي الزراعية التي بدأت بالاتساع شيئاً فشيئاً ،وهو ما حقق تنمية زراعية نبهت الخبراء الزراعيين البريطانيين لأهمية تلك المشاريع ودورها في خلق بيئة استثمارية جديدة بالمنطقة والاعتماد على نظام السقي الانسيابي بحكم انسيابية الاراضي ونظام القنوات المائية التي وفرت تكلفة كبيرة على الانتاج. (Tayeb Salih, 1997, p. 447)

---

[١]- تأسس مشروع خزان سنار في ولاية النيل شمال السودان عام ١٩٢٥، من اجل دعم مشروع الجزيرة وتخزين المياه، تطورت فكرة المشروع لتحقيق اكبر قدر من المنفعة الاقتصادية وتوفير الطاقة الكهربائية عام ١٩٧٣ والاستفادة من المياه لتوسيع نطاق المناطق المروية، شهد المشروع نقلة نوعية خلال عام ١٩٨٠-١٩٨٦ ليغطي ضعف الاراضي الزراعية التي اسس من اجلها، للمزيد ينظر (حياتي، ٢٠٢٠، الصفحات ٤٥-٤٨)

ساهم مشروع خزان سنار الى ري مساحة المشروع فضلا عن اراضي خارج نطاق المشروع وقدرت ب مليون فدان بحلول عام ١٩٢٩ بعد النقلة النوعية التي احدثتها الادارة البريطانية من جراء ادخال وسائل الري الحديثة واستخدام نظام التقطير الحديث وشق الترع وجداول الري، والذي ساهم في التقليل من هدر المياه . (عبدالله، ١٩٥٤، صفحة ٢٠)

تنوعت ملكية الاراضي في المشروع بين صنفين عام مملوكة للدولة وتقدر مساحاتها ب٩٠٠ فدان وتزرع بنوع محدد من المحاصيل في حين كانت الملكيات الخاصة قدرت ب١٣٠٠ فدان كمشاريع مساهمة منحت حرية اختيار الاصناف المتنوعة من المحاصيل الزراعية لتحقيق فائدة اقتصادية خاصة بمساهمة المؤسسات الحكومية التي اقتصرت مسؤوليتها على تسويق الانتاج وتقسيم مقدار الارباح بين الفئات المساهمة والتي بلغت ٢,٣٨ – ٢,٧٥ قنطار للفدان الواحد خلال المدة١٩٥٦-١٩٦٩. (عبدالله، ١٩٥٤، صفحة ٢٢)

زادت تلك المساحة الى ٥٩٥،٠٠٠ الف فدان بعد حزمة الاصلاحات الحكومية التي استهدفت قطاع الزراعة عام ١٩٧٤ ، وهو ما نعكس على نسب الانتاج والتي بلغت ٤,٨٣ قنطار للفدان الواحد بزيادة ٥٠% في حين تدنت تلك النسبة عام ١٩٧٥ الى ما مقداره ٣،١٥ قنطار بعد الاهمال الكبير وتوقف الدعم الحكومي للفلاح وضعف تمثيل النقابات العمالية جراء الازمات السياسية ،اذ سارت الحكومة بسياسة استرضاء الاطراف المتصارعة على حساب مصالح ومنفعة الفلاحين والعمال. (يوسف، ١٩٩٣، صفحة ٢٢٥)

دفع تراجع دور النقابات الفلاحية والعمالية الحكومة لا دراج مشروع الجزيرة ضمن المشاريع الاستثمارية المساهمة عم ١٩٧٦ ،والتي منحت فسحة اكبر للحكومة بالتدخل في نظام ادارة المشروع وتحديد نسب الانتاج ونوعه ،فضلا عن تحديد اجور العمال في المقابل فرضت على الفلاحين ساعات اضافية للعمل بعد اقرار برنامج زيادة الانتاج وتوسيع رقعة اراضي المزروعة في العام نفسه. (مله، ١٩٦٥، صفحة ١٢٣)

٢- مراحل تطور المشروع في العهد الاستعمار البريطاني .

حفزت التقارير التي رفعها المهندسين البريطانيين للحكومة البريطانية بعد الازمة الزراعية التي حلت على السودان بعد تراجع مناسيب المياه خلال عام ١٩٠٤ لتكليف المهندس " وليم جارستن" " Sir William Garstin"

[٢] لأعداد تقرير ووضع حلول للخروج من الازمة والذي وضع جملة من التوصيات كان على رأسها انشاء خزان مائي في منطقة سنار وتغيير نظام الري للاراضي الزراعية في المنطقة والتخلي عن المكننة الزراعية بأنشاء قنوات ري بسيطة لتحسين الواقع الزراعي. (جاستن، د.ت، صفحة ٣٩٦)

اثارت تلك التقارير حماس شخصيات عدة كانت مهتمة في مجال الاستثمار الزراعي من امثال رجل الاعمال "هارولدسون لافاييت H.L.Hunt" [٣] المعروف "بال هانت HANT" الذي اطلع على التقرير والجدوى الاقتصادية التي من الممكن تحقيقها ليسارع بالحصول على الموافقات الازمة للحصول على امتياز استئجار اراضي في منطقة الجزيرة عام ١٩٠٦ ليشرع بتأسيس شركة زراعية خاصة بمحصول القطن من خلال الاعتماد على السكان المحليين لا انه فشل في ادارة المشروع بعد ان حاول التخلي عن السكان المحليين والاعتماد على العمالة الاجنبية. (Tayeb Salih, 1997, p. 453)

حتمت ظروف الحرب العالمية الاولى وما سبقها من احداث الحكومة البريطانية في السودان على مخاطبة وزارة المستعمرات في الهند والحكومة البريطانية في لندن على دعم مشروع الجزيرة لما له من جدوى اقتصادية في دعم المجهود الحربي للجيش البريطاني ومصدر اقتصادي مهم لتوفير الدعم الاقتصادي للحكومة البريطانية والمصرية القائمة في السودان وتشجيع المستثمرين على نقل تجارب الريف الهولندي الى القارة الافريقية لما تمتلكه من مقومات تكفل نجاح تلك المشاريع باقل التكاليف . (Tayeb Salih, 1997, p. 455)

استجابت الحكومة البريطانية لمطالب الادارة البريطانية في السودان بعد دراسة التقارير المقدمة من قبل المنظمة الزراعية البريطانية التي استطاعت توفير قرض مالي قيمته ٣,٠٠٠,٠٠٠ مليون جنيه لسد تكاليف انشاء المشروع

---

[٢]–ولد المهندس وليم جاستن في عام ١٨٤٩ في الهند، اكمل دراسة الهندسة المدنية في العاصمة لندن عام ١٨٧٢ ،دخل في خدمة شركة الهند الشرقية ومن ثم انتقل الى القدمة العامة في البنغال ،انتقل بعدها للعمل كنائب لوزير الاشغال العامة في مصر عام ١٨٨٥، ترقى الى منصب المفتش العام للري في مصر والسودان عام١٨٩٢،تولى ادارة الشركة البريطانية المسؤولة عن قناة السويس عام ١٩٠٧؛ للمزيد تنظر: (عبدالحميد، ٢٠٢١، الصفحات ٣١٥–٣٢٠)

[٣]– ولد هانت في عام ١٨٨٩ في قرية رامسي في مقاطعة الينوي الامريكية واضحى من اكثر اغنياء العالم ثراء، عمل في مجال الزراعة في القارة الافريقية ،كان له الفضل في طرح مشروع الجزيرة الزراعي في السودان ،بعد فشله في ادارة المشروع انتقل الى العمل في مجال النفط في ولاية تكساس والتي اضحى من خلالها اغنى رجل في العالم ؛للمزيد ينظر (عبدالحميد، ٢٠٢١، الصفحات ٣٢٠–٣٢٣)

،لتكون تلك المبادرة الاولى من نوعها من حيث التكلفة الباهظة تحصل عليها مستعمرة بريطانية في تلك الحقبة. (Arthur, 1959, p. 200)

حققت تلك التجربة نجاحاً كبيراً خلال اعوام ١٩١٢-١٩١٤ من خلال رفد المصانع البريطانية بالمواد الاساسية من محصول القطن وهو ما حفز الادارة البريطانية لتبني ادارة المشروع بصورة مباشرة وحث اصحاب رؤوس الاموال للمساهمة في ذلك المشروع الذي من المتوقع خلق فرص عمل لاعداد كبيرة من العمال وسد حاجة المصانع البريطانية والاسواق العالمية . (Tayeb Salih, 1997, p. 447)

وعلى ضواء تلك التقارير والنتائج انيطت مهمة ادارة المشروع " الشركة الزراعة الهندسية البريطانية British Engineering Agriculture Company " التي يديرها "المستر جنيسكل" [٤] Mr. Gniscle التي عمدت على استقدام الخبراء الزراعيين بمختلف التخصصات واعتماد زراعة محصول القطن كبداية عملية ينطلق من خلالها العاملون في توفير ارضية مناسبة لتصريف المنتوج وضمان استمرارية نجاح تلك التجربة منذ عام ١٩٢٣. (مدني، ١٩٥٤، صفحة ٥)

تحولت ادارة المشروع للشركة الزراعية السودانية التي تأسست كشركة تعاونية بإدارة بريطانية عام ١٩٢٤ كانت حصة الحكومة السودانية ٤٠% من صافي الارباح والمزارعون٤٠ % والشركات الزراعية كمصانع الغزل والنسيج في بريطانيا بنسبة ٢٠% شريطة زراعة محصول القطن مع السماح للسكان المحليين بزراعة محصول الذرة كعلف حيواني بنطاق محدود . (جاستن، د.ت، صفحة ٣٩٧) تأثر المشروع كغيره من المشاريع الاقتصادية التي كانت قائمة في بقاع العالم بالازمات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال عام ١٩٢٩-١٩٣٣ ،لتكون لتلك الازمة وقع كبير على العاملين في المشروع، فقد انخفض انتاج القطن الى ادنى مراحله وبالتالي دفع ادارة المشروع لتسريح اعداد كبيرة من الفلاحين العاملين في مجال نتاج القطن حتى عام ١٩٤٢ . (Tayeb Salih, 1997, p. 447)

القت الظروف الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وتراجع مكانة بريطانية الاقتصادية والسياسية بضلالها على عمل المشروع ، وهو ما دفعها للتخلي عن ادارة المشروع وتسليمه للحكومة السودانية عام ١٩٥٠ التي كانت

---

[٤]- وهو مهندس بريطاني عمل في ادارة المشروع منذ عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢؛للمزيد ينظر: (عبدالحميد، ٢٠٢١، صفحة ٣٣٠)

تدار من قبل المجالس الاستشارية ،وهو ما اثر على انتاج محصول القطن وتسريح اعدد كبيرة من العمال الذين فضلوا العودة الى قراهم لإيجاد فرص عمل تضمن لهم الحصول على اجر وافي . (Arthur, 1959, p. 212)

تسلم ادارة المشروع مكي عباس [٥] كأول مدير تنفيذي لمشروع الجزيرة بعد صدور قرار التأميم بالتفاهم مع الادارة البريطانية عام ١٩٥٢ من "المستر جنيسكل"Mr. Gniscle ضمن خطة سودنة الوظائف الادارية في المشروع والذي عمد بدوره الى تشكيل مجلس ادارة للمساعدة في ادارة المشروع والنهوض به من النكسة التي حلت به بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية. (حياتي، ادارة مياه الري بمشروع الجزيرة، ٢٠٢٠، صفحة ١١٤) فبداء استخدام الالات الزراعية والمكننة على نطاق واسع بحلول عام ١٩٥٣ وعلى كافة الجوانب من تنظيف وغرس وشق قنوات الري وهو ما اسهم في الارتقاء بالظروف المعيشية للمزارعين واستقرار الاوضاع المالية وزيادة اعتماد الفلاحين السودانيين على المكننة الحديثة. (نمر، ٢٠١١، صفحة ٨٨)

ساعد توسع الانتاج الى خلق المنافسة الاقتصادية بين القطن المنتج في الولايات المتحدة الامريكية والقطن السوداني الذي اخذ مكانه في الاسواق الاوربية والافريقية على حد سواء اذ بلغ انتاج السودان حوالي ٣٥ الف طن سنوياً خلال السنوات ١٩٥٠-١٩٥٤ في حين انتجت الولايات المتحدة ٥٠ الف طن سنوياً في نفس السنوات وهو ما يشكل ٦% من الانتاج العالمي . (حياتي، ادارة مياه الري بمشروع الجزيرة، ٢٠٢٠، صفحة ١١٨)

المحور الثاني:- تطور المشروع في عهد الاستقلال السوداني حتى عام ١٩٧٦

ايقنت الحكومة السودانية التي شكلها اسماعيل الازهري عام ١٩٥٤ اهمية المشاريع الاقتصادية التي تمثل عصب الحياة الاقتصادية في البلاد لذلك شرعت فور ترتيب مجريات الاستقلال الذي تم عام ١٩٥٦ بالسعي لتطوير مشروع الجزيرة واجراء نقلة نوعية في المساحة المزروعة ونوعية المحاصيل بما يضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات المحلية وضمان عدم السير على سياسة زراعة محصول واحد. (ادارة مشروع الجزيرة، ٢٠٠٩، صفحة ١١)

شرعت الحكومة السودانية مطلع عام ١٩٥٤ الى ضم منطقة ود عباس المطلة على النيل الازرق الى منطقة المشروع لزيادة المساحة التي يغطيها والتنوع في الانتاج وزيادة المساحة التي تزرع بمحصول القطن من اجل خلق

---

[٥]-ولد عام ١٩٠٤ من اوائل السودانيين الذي تولى ادارة مشروع الجزيرة، تخرج من كلية غوردن من قسم الجغرافية والتربية الوطنية ،عمل ممثل للسودان في الامم المتحدة ؛للمزيد ينظر: (عبدالقادر، ١٩٨٧، صفحة ٧٠)

فرص عمل لعدد جديد من العمال والفلاحين فضلاً عن انشاء مؤسسات تعليمية لرفد العاملين بالخبرات العلمية والفنية الكفيلة بتطوير المشروع، شكلت على اثر ذلك ما سمي "مجلس ادارة مشروع الجزيرة " عام ١٩٥٥ والتي ضمت خبراء ومتخصصين سودانيين في ادارة المشاريع الزراعية من اجل وضع اهداف ورؤى جديدة تسهم في زيادة المساحة المزروعة وانشاء مرافق حيوية تساعد على زيادة الانتاج وتسهيل عمل الفلاحين والعاملين داخل المشروع. (Tayeb Salih, 1997, p. 447)

قسم مجلس ادارة المشروع ارباح الانتاج بين ثلاث فئات مساهمة وهي الحكومة السودانية التي تبنت المشروع بعد قرار التأميم عام ١٩٥٠ والمزارعون والادارة المشرفة على عمل المشروع والتي تدخل في طورها المصارف الزراعية الممولة له ،اذ ساعدت تلك التغيرات على ضم ٨٤٠٠٠٠ فدان ضمن اراضي المشروع. (Arthur, 1959, p. 224)

طرحت الحكومة العسكرية التي شكلها ابراهيم عبود عام ١٩٥٨مختلف الاراء والافكار الزراعية للنهوض بالمشروع والتي كان من ابرزها مشروع تقسيم الاراضي التي يتضمنها المشروع الى ثلاث اصناف تتنوع في الزراعة ما بين القطن والفول السوداني والمحاصيل التي يحتاجها السوق الداخلي عام ١٩٥٨،لا ان معوقات السياسية وكثرة حركات المعارضة للحكومة القائمة وازمات الجنوب حدة من تنفيذ تلك السياسة. (عبدالله، ١٩٥٤، صفحة ٤٠٢)

زاد دعم المشروع بعد توجه الحكومة العسكرية لتعديل اتفاقية ١٩٢٩ المائية مع الجارة مصر والتي قيدت حصة السودان من المياه ب٤ مليار متر مكعب سنوياً والتي لا تكفي لسد المشاريع الزراعية ،وبعد مشاورات ودراسات على مدى عام كامل توصل الطرفان الى اتفاقية عام ١٩٥٩ والتي زادت بموجبها حصص السودان المائية الى ما مقداره ١٨,٥ مليار متر مكعب لتكون تلك الاتفاقية بادرة امل ومحفز لتبني سياسة زراعية حكومة تعتمد على التنوع في الزراعة. (نمر، ٢٠١١، صفحة ٨٩)

استمرت الحكومة العسكرية في منهاجها الاصلاحي بتشريع قانون المنظمات التعاونية الزراعية وتنظيم عمل الهيئات الثلاث القائمة على المشروع عام ١٩٦٠ والذي افضى لزيادة حصة الحكومة السودانية من صافي ارباح المشروع الى ٤٢% والمزارعون٤٢% والمزارع التعاونية ٢% والمجالس المحلية٢% في حين ذهبت ٢% من نصيب الخدمات الاجتماعية في مناطق المشروع واضحت ١٠% نصيب القائمين على ادارة المشروع ،تبعها حزمة اصلاحات تمثلت بصدور قانون عام ١٩٦٣ الخاص باعتماد مشروع تنويع الحاصل وتوسيع نطاق عمل

المشروع ليشمل اراضي المناقل وتأسيس مصلحة خاصة الادارة المشاريع الزراعية اطلق عليها تسمية "مصلحة الخدمات الاجتماعية". (يوسف، ١٩٩٣، صفحة ٢٥)

ساعدت تلك النجاحات على تهيئة الارضية المناسبة الطرح خطط زراعية دائمة ووضع سقف زمني لتطبيقها على ارض الواقع من خلال التنوع في زراعة المحاصيل النقدية كالقطن وزهرة عباد الشمس والاعتماد على النظم الحديثة بالزراعة لتجنب الهدر الحاصل في المياه وزيادة اعداد العاملين في المشروع من عمال وفلاحين وتوفير قرى عصرية داخل المشروع وانشاء مزارع حيوانية لسد احتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض منها. (ادارة التخطيط والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٨، الصفحات ٢٢-٢٣)

ومع التحول السياسي الذي طرى على الحكومة السودانية وسقوط حكومة ابراهيم عبود شرع الحكومة المدنية برئاسة سر الختم خليفة لطرح خطة عشرية عام ١٩٦٤ لأحداث نقلة نوعية في مشروع الجزيرة من خلال الاعتماد على زيادة في زراعة محصول القمح والفول السوداني بما يحقق الاكتفاء الذاتي وخلق اسواق لتصدير الفائض من الانتاج للسوق العالمية (اعلام مشروع الجزيرة، ٢٠٠٥، صفحة ٩٤)

اثبتت تلك الخطط والتشريعات نجاحاً ملموساً من خلال زيادة حصة المزارعين والفلاحين في المشروع من صافي الارباح بموجب تعديل عام ١٩٦٦ و١٩٧٠ لتنطلق الدولة في تنفيذ خطة السداسية لزراعة الارز والمحاصيل النقدية التي من شئنها احداث تغيير في البنية الاجتماعية والمعيشية وخلق فرصة مناسبة لا دخال الآلات الزراعية وعلى نطاق واسع عام ١٩٧٦ ،كما ساعد ذلك التطور على التوسع في تنوع المحاصيل بين الذرة الرفيعة والقمح والخضراوات وزهرة الشمس والرز فضلاً عن الانتاج الحيواني، حتى بلغ انتاج الفول السواني عام ١٩٧٦(١٨٨,٠٠٠ طن) والقطن(١٥٢,٠٠٠ طن) والقمح(١٥٢,٠٠٠طن) خضراوات(٥٠,٠٠٠طن). (يوسف، ١٩٩٣، الصفحات ٢٩-٣٣)

حفزت زيادة انتاج محصول القطن السوداني بتلك السرعة الشركات الهندية والفرنسية والامريكية للتنافس على الحصول على فرصة الاستثمار وضمان شراء القطن السوداني الذي امتاز عن غيره بالنوعية الجيدة والتكلفة الانتاجية لرخيصة مقارنة مع ما مزروع في تلك البلدان وسهولة تصديره. (الطيب، ٢٠١٦، صفحة ٤٥)

دفعت تلك المنافسة العالمية تدخل الدول الاوربية في الشأن الداخلي السوداني من خلال خلق الازمات السياسية ودعم حركات التمرد في الجنوب والتي اثرت على حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي وهو ما دفع الحكومة السودانية لتحويل تموين المشروع من البنك السوداني الى الشركات والافراد المساهمين كهيئات استثمارية داخلية عام ١٩٧٧ وهو ما اثر على مستوى الانتاج عما كانت عليه عام ١٩٧٦ ،وهو ما القى بضلاله على الانتاج من

تراجع الطلب وزيادة العبء على كاهل الفلاح والمزارعين وغياب التحديث في مرافق المشروع وشعور العاملين بالغبن والحيف من الجهد المبذول والاجور الزهيدة. (Tayeb Salih, 1997, p. 447)

المحور الثالث :- التنظيمات الفلاحية ودورها في رفد المشروع .

ساعد تكاتف العاملين في المشروع وزيادة الوعي الفكري والسياسي خلال العام ١٩٢٤ الى خلق جو من الارادة الفكرية ،التي من شانها تأسيس تنظيمات حقوقية مطالبة بحقوق العاملين وتحديد اجورهم بما ينسجم مع طبيعة العمل بعد تنامي وانتشار الافكار الاشتراكية . (الطيب، ٢٠١٦، صفحة ٤٩) ،اذ نشطت تلك التنظيمات بصورة عملية وواضحت عام ١٩٤١ بقيادة اولى المظاهرات العمالية المنددة بالسياسة الزراعية التي انتهجتها الادارة البريطانية واقتصار المشروع على زراعة محصول القطن دون غير من المحاصيل التي من الممكن ان تخلق نقلة نوعية في الاقتصاد السوداني وبالتالي توفر فرص عمل لعدد غير محدود من المجتمع السوداني والتي لاقت معارضة قوية من لدن الحكومة البريطانية . (نمر، ٢٠١١، صفحة ٩٠)

تجددت مظاهرات الفلاحين لعاملين في المشروع مطلع عام ١٩٤٢ واستغلال ظروف الحرب العالمية الثانية وانشغال الادارة البريطانية بمجريات الحرب لتنظيم صفوفهم والقيام بأضراب فلاحي هدد بوقف المشروع رداً على تسريح الادارة البريطانية عدد كبير من العمال بحجة ظروف الحرب ويقاف التصدير والاستيراد. (يوسف، ١٩٩٣، صفحة ٥٨)

زادت تلك الظروف من تدهور احول العمال والفلاحين الذين شرعوا بتنظيم اضرابات عمالية مطلع عام ١٩٤٦ للمطالبة بتشكيل لجان عمالية مسؤولة عن احوال العمال والفلاحين والمطالبة بحقوقهم المشروعة، والتي تشكلت فعلاً في نفس العام، الى ان النزاعات القبلية حالت من دون تحقيق مكاسب تستحق الذكر، وبالتالي حالت دون تنفيذ اضرابات تحد من عمل المشروع. (مدني، ١٩٥٤، صفحة ٢٨)

حاولت الحكومة السودانية تحسين اوضاع العمال وايقاف النزاعات القبلية بين القيادات التمثيلية من خلال تشريع قانون النقابات عام ١٩٤٩ الا ان غالبيتهم فضل البقاء على اللجان العمالية خوفاً من تحكم الحكومة بتلك النقابات وتفقدها سطوتها وحقوقها. (حياتي، ٢٠٢٠، صفحة ١٥٠)

افرزت تلك النشاطات الى لتأسيس ما سمي "باتحاد المزارعين"[٦] الذي سجل بصورة رسمية عام ١٩٥٠، اخذ على عاتقه مهمة متابعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها الفلاحين والعمال وضمات تمثيل العمال والفلاحين في مجلس ادارة المشروع بعد التأميم عام ١٩٥٠ من خلال رعاية شركة القطن والمصرف الزراعي التجاري الذي نشط دوره في تقديم التسهيلات المالية للعاملين في مؤسسات المشروع. (الطيب، ٢٠١٦، صفحة ٥٠)

ولتدعيم موقف العمال والنقابات صدرت في نهاية عام ١٩٥٠ جريدة حملت اسم الجزيرة نصف شهرية ثم اضحت اسبوعية عام ١٩٥٥ اشرف على اصدرها موظفين وعمال مهمتهم توزيع الصحف على العاملين مقابل اشتراكات رمزية لقاء كتابة ما يدور في افكارهم ليطلع عليها بقية العاملين في المشروع. (جمهورية السودان، ١٩٦٠، الصفحات ٥٣-٥٥)

اسهمت تلك النقابات خلال عقد الستينات من تهيئة العقلية المناسبة والنهوض بتلك الفئة الاجتماعية من خلال تحسين ظروف العمال وتقديم الدعم المادي والخبرات الكافية وتفعيل دور المشاركة الجماعية من خلال التعبئة والتنسيق ووضع الحلول الكفيلة بحل الخلافات ،فضلا عن التأثير على القرارات السياسية التي تفرضها الحكومة على المشاريع الزراعية وهو ما جعلها عنصر فعال في دعم وديمومة المشروع بحلول عام ١٩٧٠ من خلال الحصول على التشريعات التي ضمنت حقوق العمال من تحديد الاجور وزيادة دعم المرافق الصحية والتعليمية التي من شانها خدمة العاملين داخل المشروع . (احمد، ٢٠٠٢، الصفحات ٣٣-٣٥)

المحور الرابع:- الاهداف والاهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروع

اثبتت الادارة البريطانية من خلال المشروع قوة امكانياتها السياسية والفكرية في التأثير على المجتمعات وخلق بيئة اجتماعية جديدة لم تكن معروفة في السابق من خلال ايجاد ارضة للتمازج الفكري بين العمال والفلاحين والمثقفين على حد سواء. (Arthur, 1959, p. 202)

احدث المشروع نقلة اجتماعية واقتصادية ساعدت على توفر فرص عمل لقسم كبير من الايدي العاملة السودانية وتصدير كميات كبيرة من محصول القطن في احنك الظروف الاقتصادية التي يمر بها العالم خلال المدة بين

---

[٦]-وضع لبنات الاتحاد الحزب الشيوعي السوداني عام ١٩٤٧ بصورة سرية الى انه ظهر للوجود وسجل بصورة رسمية عام ١٩٥٠ كمنظمة تعاونية تهتم بشؤون العمال وحوالهم المعيشية:- للمزيد ينظر؛ (الاصم، ٢٠٢٢، صفحة ٨٨)

عام١٩٢٩–١٩٤٥ ، لتكون من افضل المشاريع الاقتصادية التي خلقتها الادارة البريطانية في القارة الافريقية، لما لها من اثر على الدخل القومي للفرد واعطت مردود ايجابي على مختلف قطاعات الحياة الصحية والتعليمية. (سرو.بير، ١٩٥٤، الصفحات ٣٥–٣٧)

تمثل ذلك في بناء المرافق الصحية والتعليمية للدولة وبناء مساكن العمال وتعبيد الطرق والتوسع في الانتاج بعد دخول الآلات الحديثة ،مما شع العمال على الانخراط في الدورات التعليمية والتوجه لتأسيس النقابات العمالية والمطالبة بزيادة الاجور، وهو ما حفز الحكومة البريطانية لتحويل ادارة المشروع " للشركة الزراعية التعاونية" التي تدار من قبل كادر سوداني بريطاني مشترك لتقليل من تذمر العمال ومنح ادارة المشروع حرية ذاتية في التعامل مع العمال ومنع تفشي الافكار الاشتراكية فيما بنهم مطلع عام ١٩٤٦ . (السيد، ٢٠٠٠، صفحة ٢٩)

دفع تذمر العمال وكثرة تدخل النقابات العمالية الحكومة السودانية برئاسة اسماعيل الازهري وبالتوافق مع الحكومة البريطانية لتأميم المشروع عام ١٩٥٠ ، حيث حددت نسبة من الارباح قدرت ب٢% لدعم المشاريع الاجتماعية من خلال انشاء مصلحة خاصة ، فشرعت تلك المصلحة بدفع عجلة التعليم الى الامام من خلال البدأ ببرنامج تعليم الكبار ونشر الوعي الاجتماعي فضلاً عن انشاء مراكز لتعليم النساء فنون الطهي والتطريز والخياطة وهو ما انتج ٩ مراكز تدريبية احتوت على ٣٦ مرشدة تدريبية . (الحويري، ٢٠١٢، صفحة ٢٨)

اتجهت الحكومة السودانية خلال اعوام ١٩٥٨–١٩٦٢ للاهتمام بالمشروع ولتخفيف من حدة الازمات السياسية التي يمر بها السودان وهو ما حفز الى زيادة مساحة المشروع ل ٢ مليون فدان بعد ضم منطقة المناقل الواقعة جنوب غرب المشروع ليكون بذلك اكبر واهم المشاريع التي اعتمد عليها الاقتصاد السوداني في تحقيق التنمية والمحافظة على صدارة السودان في رفد السوق العالمية بمحصول القطن والذي جعلها في مصاف الدول المنتجة وثقلها في السوق العالمية. (حياتي، ٢٠٢٠، صفحة ١٢١)

شرعت الحكومة العسكرية برئاسة ابراهيم عبود عام ١٩٥٨ لتحويل ادارة المشروع " لادارة مدنية سودانية والشروع بتدشين" مشروع سد الرصيرص"[٧] والذي ساهم بزيادة المساحة الزراعية التي ضمها المشروع الى ٢,٢ مليون فدان عام ١٩٦٦ بعد اكتمال المرحلة الاولى ، وتنوعت بفضل المياه التي وفرها السد اصناف وانواع

---

[٧]–كلفت الحكومة السودانية شركة جيب كوين الفرنسية مهمة تنفيذ المشروع على النيل الازرق لمرحلتين في بلدة الرصيرص ضمن ولاية النيل الازرق، يبلغ طول السد واحد كيلو وارتفاع ٦٨ متر، بلغت مساحة خزان السد ٢٩٠ كيلو متر مربع؛ للمزيد ينظر: (مصطفى، ٢٠١٨، صفحة ١٠٥)

المحاصيل الزراعية. (جاستن، د.ت، صفحة ٣٩٦) ، كما اسهم المشروع في سد ٦٥%من انتاج السودان من القطن و١٥% من الفول السوداني فضلاً عن تربية ١,٧٥٠ الف من المواشي بمختلف اصنافها لتكون محور الصادرات السودانية الى الخارج وهو ما يوفر عملة صعبة لدعم الاقتصاد السوداني ويسهم في رفد السوق العالمية باحتياجاتها من المواد الاولية. (مدني، ١٩٥٤، الصفحات ٨-٩)

حقق التوسع في عمل المشروع فائض اقتصادي القى بظلاله على قطاع التعليم والمدارس والذي ابتدأ بتهيئة المدارس المهنية الزراعية الازمة الاعداد جيل يفهم ويعي اهمية الزراعية ويستهدف الاعمار من ١٦ الى ١٩ عام وتهيئتهم ليكونوا قادرين على تطوير انتاج القطن والذرة والخضراوات والتوسع في مشاريع التربية الحيوانية والتوسع في مجال التعليم ليشمل التدريب على الحرف اليدوية من نجارة وبناء لتشجيع تلك الفئات على الاستقرار في القرى ورفد المشروع خلال الاعوام ١٩٥٩-١٩٦٠ . (جمهورية السودان، ١٩٦٠، الصفحات ٥٣-٥٥)

ساعدت تلك المدارس على خلق فرص عمل (١١٤ الف) عامل سوداني دائمي تخرج من تلك المدارس ونصف مليون عامل سوداني موسمي، ما سهم الى حد بعيد في دعم السوق الداخلية بالمنتوجات الزراعية والحيوانية المختلفة وبالتالي رفد عملية التنمية الاقتصادية التي شرعت في تنفيذها الحكومات السودانية المتعاقبة. (حياتي، ٢٠٢٠، صفحة ١١٣)

ولتعميم الفائدة العلمية والفنية شرعت الادارة السودانية بأرسال العمال لزيارة المزارع التعاونية في مختلف الدول خلال اعوام ١٩٦٠-١٩٦٩ من اجل توسيع الافاق المستقبلية في كل من لبنان وبريطانيا والعراق والاطلاع على انواع واصناف الزراعات المتوفرة في تلك البلدان. (جمهورية السودان، ١٩٦٠، صفحة ٥٧) ساهمت تلك الفئات الاجتماعية في تحويل قسم كبير من اراضي الجزيرة الى بساتين لزيادة ترابطهم مع الارض بتشجيع من الحكومة السودانية وحثهم على التنوع في غرس الفواكه وعلى نطاق واسع، فضلاً عن زراعة الاشجار المعمرة للاستفادة من اخشابها لتدعيم المشروع. (نمر، ٢٠١١، صفحة ٨٥) وتشجيع عمل المراكز البحثية التي وجت مكانها المناسب بين العمال والمزارعين من خلال تقديم المشورة ورفدهم بطرق ووسائل الانتاج الحديثة والعمل على زيادة نسبة العمال والمزارعين المهرة وتطوير تربية المواشي والدواجن لسد حاجة الاسواق المحلية والعالمية بما يحقق منفعة اقتصادية لجميع العاملين منذ عام ١٩٥٩. (الحويري، ٢٠١٢، صفحة ٢٩)

حفزت تلك التطورات الحكومة السودانية برئاسة جعفر النميري للاهتمام بالبنية الاستراتيجية للمشروع خلال اعوام ١٩٧٤-١٩٧٦ والعمل على ادامة مرافقه وبناء مساكن الفلاحين وتوسيع مساحة الاراضي الزراعية وادخال محصول الفول السوداني والرز وادراجه ضمن المحاصيل التصديرية، فضلاً عن توقيع اتفاقية الآفات الزراعية

مع منظمة الزراعة العالمية التابعة لهيئة الامم المتحدة التي اسهمت في انقاذ المشروع من الآفات الزراعية والمحافظة على خصوبة التربة. (مصطفى، ٢٠١٨، صفحة ٢١٨)

النتائج

١- نجحت الادارة البريطانية متمثلة بخبراء الزراعة والمستشارين الاقتصاديين من دارسة واستثمار اهم الاراضي التي تمتعت بها السودان من خلال استغلال المواد والامكانيات الكفيلة بإنجاح المشروع خدمتاً للاقتصاد البريطاني والسوداني على حد سواء.

٢-مثل المشروع وما رافقه من تمازج اجتماعي بين الفلاح في الريف والعامل في المدينة نقلة علمية فنية كان لها الفضل في بناء العلاقات الاجتماعية وهو ما مهد لإقامة نظام سياسي توعوي بين فئة العمال والفلاحين ونمى في داخلهم جذور الفكر الاقتصادي الاشتراكي.

٣-اعطى المشروع مردود ايجابي على الفلاحين القاطنين داخل المشروع خاصة والسودان عامة من خلال تهيئة البيئة الصحية والتعليمية المناسبة من انشاء المراكز التعليمية والصحية بما يخدم العاملين في المشروع.

٤-ساعد المشروع على نمو الروح النقابية وتأسيس التنظيمات العمالية التي توالت بالظهور كطبيعة فطرية في البناء الاجتماعي، وهو ما سهم في ترسيخ قواد العمل الجماعي والتنظيمي بين فئات العمال والفلاحين على الرغم من السلبيات التي سجلت عليها.

٥-اسهم المشروع في زيادة احتياطي البنك السوداني الذي ساهم في دعم المشروع خلال عقد السبعينات من القرن العشرين وهو ما وفر البيئة المناسبة لبزوغ القامات العلمية والخبرات الفنية بين فئات الفلاحين وسهل دخول الآلات الحديثة والاعتماد عليه في الزراعة وبالتالي مهد الاجواء لقبول المشاريع الجماعية التعاونية .

٦- خفف المشروع على السودانيين ظروف الحرب العالمية الاولى والثانية ونمى بفضله التجارة الداخلية والثروة الحيوانية وكذلك التجارة الخارجية من خلال رفد الاسواق العالمية بالقطن والذرى والمحاصيل النقدية في اصعب الفترات الزمنية التي مرت على العالم.

٧-حاولت الحكومات السودانية المتعاقبة تطوير المشروع من خلال انشاء السدود وحل بعض المشاكل المتعلقة بإدارة المشروع على الرغم من المشاكل السياسية التي مرت بها داخلياً وخارجياً .

٨- ساهم المشروع في ايجاد وتنظيم عمل النقابات العمالية والهيئات الفلاحية من خلال وضع برامج تدريب منتظمة على الاساليب الزراعية الحديثة والعمل على تهيئة فئات عمالية ماهرة لتسيير عجلة الزراعة .

المراجع

١ Gaitskell Arthur. (١٩٥٩). *Gezira/A Story of Development in the Sudan*. London: Faber and Fabe.

٢ Tayeb Salih, W. o. (1997, 0 0). , The Gezira Scheme and Modern Sudan,. *American Anthropological Association, 12*(4).

٣ ابراهيم عبدالطيف –صفاء مصطفى. (٢٠١٨). *المردود الاقتصادي والاجتماعي لمشروع تعليه سد الروصيرص*. الخرطوم: دار الجامعة.

٤ احمد الصديق حياتي. (٢٠٢٠). *ادارة مياه الري بمشروع الجزيرة* (المجلد الاولى). القاهرة: مطابع الجامعة.

٥ احمد الصديق حياتي. (٢٠٢٠). *ادارة مياه الري بمشروع الجزيرة* (المجلد الاولى). القاهرة: مطبعة الجامعة.

٦ ادارة التخطيط والبحوث الاقتصادية والاجتماعية. (٢٠٠٨). *مشروع الجزيرة*. الخرطوم: مطابع ادارة المشروع.

٧ ادارة مشروع الجزيرة. (٢٠٠٩). *الموارد المالية والمحاسبة بمشروع الجزيرة*. الخرطوم: ادارة المشروع.

٨ اعلام مشروع الجزيرة. (٢٠٠٥). *مذكرة تعريفية عن مشروع الجزيرة*. الخرطوم: مطابع ابو الزهراء.

٩ السير وليم جاستن. (د.ت). *دليل المواد اعالي النيل*. (عرب حضرة ابراهيم، المترجمون) القاهرة: دار المعارف.

١٠ بشير مدني. (١٩٥٤). *مشروع الجزيرة*. الخرطوم: مطبعة الشرق الاوسط.

١١ جلال محمد يوسف. (١٩٩٣). *مشروع الجزيرة الفكرة التي بداءت*. الخرطوم: دار الصحافة الافريقية.

١٢ جمهورية السودان. (١٩٦٠). *مشروع الجزيرة*. الخرطوم: مطبعة تمدن.

١٣ سرو.بير. (١٩٥٤). *الخدمات الاجتماعية في الجزيرة*. الخرطوم: مطبعة مصلحة الاشغال العامة.

١٤ سليمان سيد احمد. (٢٠٠٢). *مشروع الجزيرة الاسطورة الحية*. الخرطوم: مطابع صك العملة.

١٥ سمير الحويري. (٠ ٠, ٢٠١٢). المراة والتنمية. *مجلة الحوار*.

١٦ طه الجاك. (١٩٨٥). *نبذة عن مشروع الجزيرة وامتداد المناقل*. الخرطوم: دار الجامعة.

١٧ عبدالرحمن قسم السيد. (١ ٨, ٢٠٠٠). عدد خاص صادر من اعلام الاتحاد العام للنقابات عمال السودان. *مجلة صوت العمال*،.

١٨ عبير ميرغني الطيب. (٢٠١٦). *الاثار الاجتماعية والاقتصادية للعمال الوافدة دراسة حالة والاية الجزيرة السودانية ١٩٩٤-٢٠١٥*. الخرطوم: جامعة الجزيرة-كلية التربية.

١٩ عمر محمد عبدالله. (١٩٥٤). *العمل في مشروع الجزيرة*. الخرطوم: مطابع مصلحة الاشغال.

٢٠ فيليب مله. (١٩٦٥). *العلاقات التاريخية والاقتصادية بين مصر والسودان*. القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية.

٢١ محمد ابراهيم نمر. (٢٠١١). *برنامج تدريب خريجي مشروع الجزيرة*. القاهرة: مطابع الاهلية.

٢٢ محمد ناجي الاصم. (٠ ٥, ٢٠٢٢). حول تجربة تجمع المهنيين السودانيين شهادات شخصية. *مجلة عمران*.

٢٣ هايدي فاروق عبدالحميد. (٠ ٠, ٢٠٢١). حقوق مصر التاريخية في مياه النيل دراسة وثائقية. *المجلة التاريخية المصرية*، الصفحات ٣١٥-٣٢٠.

٢٤ يحيى محمد عبدالقادر. (١٩٨٧). *شخصيات سودانية* (الإصدار ٢، المجلد ٢). الخرطوم: دار جامعة الخرطوم.